

عقد التحاق ببرامج جامعة ميدأوشن وجامعة الجميع الذكية

بعون الله وتوفيقه تم توقيع هذه الوثيقة التي تمثل عقدًا قانونيًا ملزمًا لطرفيه بما يتضمن من بنود لا يحق لأي من الطرفين الإخلال بها أو التحايل عليها أو التباطؤ في تنفيذها، ويمثل هذا العقد التزامًا من جهة جامعة ميدأوشن وجامعة الجميع الذكية بالمبادرة المتعلقة بالقيام بتقديم برنامج (دكتوراه الإدارة) بين كل من:

الطرف الأول: جامعة الجميع الذكية بالتعاون مع جامعة ميدأوشن

المدينة: المنطقة الحرة - الفجيرة الدولة: الإمارات العربية المتحدة

رقم السجل: 21-FZE-2011

الطرف الثاني: الطالب

الاسم: رقم الهوية الوطنية/أجواز السفر:

ص.ب. الدولة/المدينة: الجنسية:

رقم الاتصال: البريد الإلكتروني:

التمهيد:

اتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الأول وهو الكيان المقدم للخدمة الضامن بالوفاء بمتطلبات الطرف الثاني بتقديم المادة العلمية المعتمدة من خلال كفاءات أكاديمية متخصصة تملك التأهيل المناسب خلال المدة المحددة وفقًا للشروط التالية:

المادة الأولى: موضوع العقد

تقديم خدمة الإشراف والمتابعة والتقييم لبرنامج الدكتوراه في تخصص الإدارة ومنح الدرجة العلمية ذات الاعتماد من الجهات الدولية المتخصصة.

المادة الثانية: مدة العقد

مدة العقد هي "ثلاث" سنوات، أي ما يعادل "تسعة" فصول دراسية وفق تقويم الجامعة كحد أدنى بحيث يتم خلالها إكمال متطلبات التخرج لبرنامج الدكتوراه، قابلة للتمديد إلى "ستة" سنوات بنفس التكلفة الموقع عليها في هذا العقد.

المادة الثالثة: قيمة العقد

"برنامج الدكتوراه": الرسوم المستحقة على الطالب هي (2000) دولار أمريكي للفصل الدراسي الواحد، فيكون إجمالي المستحق في السنة عن ثلاثة فصول دراسية هو (6000) دولار أمريكي يتم دفعها من خلال منصة الدفع التابعة للجامعة وذلك بداية كل فصل دراسي، ويستمر الطالب بدفع الرسوم الدراسية بشكل فصلي اعتبارًا من تاريخ التحاقه حتى تاريخ إكمال متطلبات البرنامج وتجاوز مناقشة الرسالة بنجاح ويمكن أن تمتد المدة إلى "ست" سنوات كما في "المادة الثانية" من هذا العقد.

المادة الرابعة: الالتزام والإنجاز حسب الخطة

- يلتزم الطرف الثاني (الطالب) باستيفاء متطلبات البرنامج وإنجاز مهامه وواجباته وأبحاثه الدراسية وحضور الدورات التكميلية والاجتماعات الدورية وفق متطلبات البرنامج وتوجهات اللجنة الإشرافية والكادر التعليمي وإدارة الجامعة.
- يقدم المشرفون على الرسالة في نهاية كل عام دراسي تقريراً إلى مجلس الدراسات العليا بالجامعة يوضح مدى تقدم وأداء الطالب في بحثه وبناءً على نتيجة التقرير تصدر توصية المجلس بمواصلة البحث أو طي قيد الطالب دون أدنى مسؤولية إدارية أو مالية على الطرف الأول.

المادة الخامسة: النشر

يلتزم الطرف الثاني بتحقيق المساهمات المعرفية المصاحبة للبحث من خلال نشر ثلاثة أبحاث علمية على الأقل في مؤتمرات أو مجلات تخصصية مُحكَّمة تتمتع بتصنيف معامل تأثير عالي، كشرط لتشكيل لجنة الحكم أو التوصية بمنح الدرجة العلمية.

المادة السادسة: الكادر الأكاديمي المشرف على بحث الطالب

يلتزم الطرف الأول بتقديم البرنامج وتأمين الكادر الأكاديمي المشرف على بحث الطالب وفق خطة البرنامج المحددة وفي حال رغبة الطرف الثاني بتغيير مجال البحث أو الكادر المشرف على البحث فيتم تقديم طلب تغيير إلى مجلس الدراسات العليا وتوضيح مسوغات الطلب وللمجلس الموافقة أو الرفض وفق ما تقتضيه المصلحة.

المادة السابعة: المحتوى والمادة العلمية

كافة المخرجات والمؤلفات والأعمال والأبحاث المقدمة خلال الدراسة بالبرنامج هي ملكٌ للطرف الأول ويحق له استخدامها بالشكل الذي يراه ويتحمل الطرف الثاني مسؤولية الحقوق الفكرية لذلك المحتوى.

المادة الثامنة: الالتزامات الأخرى

يلتزم الطرف الثاني بتقديم صورة مشرفة عن الجامعة وإدارتها وعن البرنامج وعن أساتذته وعليه المساهمة بشكل فعال بنشر المعرفة بما لا يقل عن منشورين كل شهر يعرض فيهما بعض المعلومات التي تعلمها خلال إعداده لأبحاثه أو حضوره الدروس والمحاضرات المقدمة له مع الإشارة إلى الجامعة والبرنامج بشكل مباشر في هذين المنشورين، كما أن عليه التعليق والمشاركة بإيجابية في منشورات الطرف الأول التسويقية على السوشال ميديا مع الالتزام بتبليغ إدارة الجامعة بأي ملاحظات أو أخطاء تقع خلال تنفيذ البرنامج سواء من قبل الكادر الإداري أو كوادر العمل الأخرى.

المادة التاسعة: التوقف عن البحث والدراسة

يلتزم الطرف الثاني بالحضور (عن بعد) والتجاوب بشكل مستمر مع الإدارة ومع المشرف على بحثه وفي حالة انقطاع الطرف الثاني عن التواصل والحضور وتنفيذ ما عليه من مهام وواجبات واختبارات لمدة تتجاوز "14" يوماً بدون عذر قهري أو في حالة اعتذاره عن مواصلة الدراسة أو في حال التأخر المتكرر في التجاوب مع الإدارة أو المشرف فإنه يتم استبعاده من البرنامج ويُطوى قيده دون أدنى مسؤولية أو التزام مالي أو إداري تجاهه ولا يُمنح بذلك أي شهادة أو وثيقة.

المادة العاشرة: المحكمة المختصة

يتم حل أي نزاع ينشأ بمناسبة تنفيذ هذا العقد بالطرق الودية، وإذا تعذر ذلك فيحال إلى لجنة يختار منها الطرف الثاني عضوين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتمثيله ويختار الطرف الأول من جهته عضوين لتمثيله وتُحسم قرارات اللجنة بالتصويت أو بالتوافق وتكون هذه القرارات نافذة ما لم يترتب عليه إضرار أو إخلال بمصالح الطرف الأول الاستراتيجية أو سمعته.

المادة الحادي عشر: الاعتمادات الأكاديمية والمهنية

يُقر الطرف الثاني بمعرفته بأن كافة البرامج والخدمات المرتبطة بها تُقدم "عن بعد" وأنه على دراية بأن هذا النوع من التعليم قد يكون غير معتمد في بعض الدول أو الجهات.

المادة الثانية عشر: الالتزام تجاه مالك المبادرة

يشترط الشركاء المؤسسون للجامعة على كافة الطلاب وأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية عدم الإساءة أو توجيه النقد أو المشاركة في أي فعالية يُساء فيها إلى دولة المملكة العربية السعودية أو دولة الإمارات العربية المتحدة أو دول الخليج الأخرى حكومة وشعوبًا، وأن الإخلال بهذا الشرط يعطي إدارة الجامعة حق طي قيد الطالب وإنهاء العلاقة التعاقدية دون أي التزام مالي أو إداري تجاهه.

اسم الطالب:

توقيع الطالب:

التاريخ: